مِن صُوَر اللَّحن في الأصوات عند عامة الأندلسيين في معجم (إِيْرَادُ اللّآل مِنْ إِنشَادِ الضَّوَالِّ وإِرْشَادِ السُّؤَّالِ لابن خاتمة الأندلسي : ٧٧٠هـ) دراسة معياريّة

إعداد الأستاذ الدكتور

عبد الرحمن عيسى علي الحازمي

كلية اللغة العربية والعلوم الإنسانية - قسم اللغويات

- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

٢٠٢٥م/ ١٤٤٦هـ

المستخلص

الانحراف الصوتي أو الإبدال الصوتي من أبرز مظاهر التطور اللغوي ، يتجلّى ذلك في كثرة المصنفات التي أفردها مصنفوها لهذه الظاهرة ، و الإبدال له بواعثه و مسبباته ، فيه القياسي ، وفيه الشاذ ، و يعد اللحن في المستوى الصوتي من أكثر الصور في اللغة ، وقد تتبعت في هذه الأوراق صورًا من لحن عامة الأندلس في الصّوت اللغوي بدراسة هذه الظاهرة دراسة معيارية في معجم (إيراد اللآل من إنشادِ الضَّوالِّ و إرشاد السُّؤَّال) لابن خاتمة الأندلسي ت : ٧٧٠ هـ

Abstract

Phonetic deviation or phonetic substitution is one of the most prominent manifestations of linguistic development. This is evident in the large number of works dedicated to this phenomenon by their authors. Phonetic substitution has its causes and underlying reasons; it includes both regular and irregular patterns. Phonetic error at the sound level is one of the most frequent forms in language. In this paper, I have traced examples of the phonetic errors in the speech of the general population of Andalusia, studying this phenomenon in a normative manner through the dictionary *Irād al-Lāl min Inshād al-Ḍawāl wa Irshād al-Su□āl* by Ibn Khātimah al-Andalusī (d. 770 AH).

الكلمات الافتتاحية :

مِن صُوَر اللَّحن،في الأصوات عند عامة الأندلسيين، في معجم (إِيْرَادُ اللآل مِنْ إِنْشَادِ الضَّوَالِّ وإِرْشَادِ السُّؤَّالِ لابن خاتمة الأندلسي :٧٧٠هـ)دراسة معياريّة

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، و الصّلاة والسّلام على سيد المرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين ومن والاه إلى يوم الدين، وبعد!

يقوم التّثقيف اللّغوي على تصحيح اللحن الطارئ على الكلام، وذلك برصد مواضع اللحن وتصويبها وفق المعايير القياسية المنضبطة، ويعدّ الأندلس من تلك البلاد التي ظهر فيها كثير من اللحن في مستوياته المختلفة، وذلك لموقعه الجغرافي المجاور لمن لا يتكلمون العربية، فجعل اللحن يتفشى في كلامهم، ومن أظهر اللحن عندهم لحنهم في الأصوات ، وقد تصدّى لهذه الظاهرة كثير من علماء العربية هناك فأفردوا مصنفات تحت عنوان (لحن العامة) ويعد أبوبكر الزُّبيدي (ت٣٧٩هـ) أول من صنّف هناك في لحن عامة الأندلس كتابه (لحن العامة)[١] ثم توالت المصنفات في التثقيف اللّغوي ، فصنّف أبو حفص عمر بن مكي الصقلي (ت ٥٠١هـ) كتابه (تثقيف اللسان وتلقيح الجنان)[٢] ثم صنّف ابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ) كتابه (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان)[٣]، وقد تضمَّن كتاب اللخمي ردًا (على الزبيدي) وردا على (ابن مكي) ، ثم أورد فيه ما فيه لغتان فأكثر، ثم ما تلحن فيه العامة مما لا يحتمل التأويل، ثم ما جاء لشيئين أو لأشياء مقصورة على واحد، ثم ما تمثّلت به العامة، وقد جوّز اللخمي كثيرًا مما لحّنه الزبيدي وابن مكي وفق معيار الفصيح و الأفصح ، وحظي كتاب اللخمي باهتمام علماء زمانه، فهذا ابن هاني السبتي (ت٥٧٣٣) يقوم بترتيبه وسمَّى مصنَّفه (إنشاد الضَّوالِّ وإِرْشَاد السُّؤَّال)[٢] وهذا الكتاب مفقود إلى يومنا ، لكن ابن خاتمة – رحمه الله – أشار إلى قيمة كتاب ابن هاني فقام باختصاره فابن هاني السبتي قام بترتيب كتاب اللخمي وتهذيبه و تقريبه ، ثم جاء ابن خاتمة فاختصر

وهذّب كتاب ابن هاني السبتي ، فيكون ابن خاتمة أتى في معجمه على كتابي اللخمي السبتي مهذّبا وموجزا .

يقول ابن خاتمة في مقدمته[٣]: (فالمأمول في هذا المقول اختصار كتاب : إِنْشَاد الضَّوالِّ وإِرْشَاد السُّؤَّال للأستاذ العَلَم الأعرف أبي عبد الله بن هاني السبتي، وهو الذي رتَّب فيه لحن العامة للأستاذ النحوي أبي عبدالله بن هشام اختصار تهذيب وتقريب)

فكتاب ابن خاتمة هو اختصار لكتاب السبتي الذي رتّب فيه كتاب ابن هشام .

يقوم منهج ابن خاتمة في معجمه (إيراد اللآل من إنشاد الضوال و إرشاد السُّؤَّال) على تأصيل المسائل ؛ وذلك بإيراد القاعدة المعيارية التي بني عليها الحكم، مع ملاحظة أنه لايذكر موطن اللّحن الوارد فيها ، مكتفيًا بما أورده ابن هاني ، ثم يشرع في التأصيل المعياري .

فهو كتاب معنيّ بالتأصيل المعياري .

وقفت في عملي هذا على المسائل الصوتية التي أوردها ابن خاتمة في تعليقه على تصويب اللّخمي، وعدت إلى كتاب اللّخمي لأقف على موطن اللّحن التي أشار إليه فيه .

ثم أصّلت تناول ابن خاتمة المعياري في تحليل المسائل الصَّوتيّة وتتبعتها من مظانها ومصادرها ودرستها، وبيّنت فيها آراء العلماء سعيا منّي لتجلية معيارية ابن خاتمة التي تتّضح فيها سعة اطّلاعه وقدرته وتمكنّه.

والذي دفعني لاختيار هذا الموضوع سببان:

الأول: أن الصوت هو أصغر المستويات اللغوية الأربعة ؛ لذا فهو كثير التعرض للتغيير إبدالا ،أو تسهيلا ، أو تخفيفا، أو إتباعا ، أو إدغاما ، وأرجّح أنّ

جل ما رُصد من ظواهر لغوية خاصة ببعض القبائل العربية تدور في التغيّر الصوتي، كالطِّمْطَمةِ، والعَنْعَنةِ، والتَّلْتَلَةِ ،والكَشْكَشَةِ ، والعَجْعَجَةِ، والفَحْفَحَةِ، والوَكْم، والاسْتِطَاءِ وغيرها(٤).

والسبب الآخر: هو قيمة هذا الكتاب، المغفول عنه ، وقيمته تتّضح في أمرين: هما المؤلِّف، والمنهج.

أما المؤلِّف فهو عالم مشهود له بالتمكّن فهو من أعلام عصره ، وأما المنهج فقد سار ابن خاتمة في منهج كتابه هذا على منهج العلماء الذين قامت مصنفاتهم على ذكر الصواب دون ذكر مثال للحن كما فعل ابن السكّيت (ت٢٤٤هـ) في إصلاح المنطق، وابن قتيبة (٢٧٦ ه) في أدب الكاتب ، وثعلب (٢٩١ ه) في الفصيح.

تمهيد

عرف ابن جني اللغة بأنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ، وهو أدق تعريف لها، فالصوت هو البناء الأول للكلام الذي منه تتكوّن المفردات والتراكيب والدّلالات، وهو مرتبط ارتباطا وثيقا بخلْق الإنسان؛ لأنه يقوم على الجهاز النطقي ؛ فتشكّلُ الصوتِ محكوم بمخرجه وطريقة أدائه، وقد ساهم علماء العربية في التأليف والتأصيل لهذا العلم (الأصوات) بدءا من أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩ ه) بملاحظته الصوتية لمخرج الصوت عند نقطهِ الحروفَ، ثم الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥ ه) الذي صنع أول معجم لغوي في العربية وبناه على مخارج الحروف وأسماه (العين) لأنه أقصى حروف العربية مخرجا بعد الهمزة، ثم جاء إمام العربية سيبويه (ت ١٨٠ ه) الذي وضع المعالم الرئيسة لهذا العلم وأرسى قواعده؛ وذلك بتقسيمه الأصوات العربية بحسب مخارجها ووصف كل مخرج صوتي وصفا دقيقا ووضع لكل حرف صفته ومخرجه وطريقة أدائه، ويعد هؤلاء العلماء الثلاثة هم مؤسسو علم الأصوات في العربية، إلا أن سيبويه كان أميزهم؛ إذ أفاد من شيخه الخليل فجاء ما دوّنه في كتابه من أدق ما يمكن أن يوصف به علم في مجاله، ثم تتابع العلماء اللاحقون وظهر ما يمكن تسميته (مدرسة النحاة الصوتية) وقد امتد أثر سيبويه في هذا العلم إلى علماء القراءات كالشاطبي (ت٥٩٠ه) وابن الجوزي (ت ٥٨٣٣ه)[٥].

وقد جعلت خطتي على:

مبحثين، وتحتهما مطالب:

المبحث الأول: ابن خاتِمة وكتابه.

وتحته مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة ابن خاتمة:

- اسمه ونسبه.
- وعلمه.
- ومصنفاته.

المطلب الثاني: كتابه: (إيراد اللآل من إنشاد الضَّوَالِّ وإرشاد السُّوَّال) .

- معنى عنوان كتابه.
- وسبب تأليفه.
- ومنهجه.

المبحث الثاني: الظواهر الصَّـــوتِيّة.

وتحته مطالب:

المطلب الأول: في: (قَـــلْبُ السّينِ صادًا) .

المطلب الثاني: في: (صِيْغَةِ فَعِيلٍ) .

المطلب الثالث في: (الفِعْلُ الـــمُضَاعَفُ) .

المطلب الرابع في: (هَاتِ) .

المطلب الخامس في: (إبدَال الـــهَمْزَةِ عَينًا) .

المطلب السّادس: في: (إبدَال الـــهَمْزَةِ وَاوًا) .

المطلب السّابع: في: (إِجْرَاءُ الوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ في: عبدِ مناه) .

المطلب الثّامن: في: (إِبْدَالُ الدَّالِ ذَالاً) .

المطلـــــــب التّاســـــــع: في: (تَسْـــــــهِيْلُ الـــــــــهَمْزَةِ) .

المبحث الأوّل: ابنُ خاتِمةَ وكتابُه.

وتحته مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة ابن خاتمة:

- اسمه ونسبه.
- وعلمه.
- ومصنَّفاته.

المطلب الثاني: كتابه: (إيرادُ اللآل من إنشادِ الضَّوَالِّ وإِرْشادِ السُّوَّال) .

- معنى عنوان كتابه.
- وسبب تأليفه.
- ومنهجه.

المطلب الأول: ترجمة ابن خاتمة الأندلسي (ت : ٧٧٠هـ)[٦] :

اسمه ونسبه :

هو: أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن خاتمة ، أبو جعفر ، الأنصاري ، المريِّيّ الأندلسي، أبو جعفر -المشهور بـ(ابن خاتمة) .

ولد في (المريّة) بالأندلس، و لم تُذكر سنة ولادته.

علمه :

برع ابن خاتمة في فنون الأدب ، واللغة ، والفقه ، والطب، فهو طبيب ، وشاعر ، وكاتب ، ولغوي وفقيه، أثنى عليه العلماء، وقد أفرد له لسان الدين ابن الخطيب ترجمة وافية في كتابه الإحاطة، فقال عنه: (هذا الرجل صدرٌ يشار إليه، طالبٌ متفننٌ، مشاركٌ، قوي الإدراك، سديد النظر، قوي الذهن، موفور الأدوات، كثير الاجتهاد، معين الطبع، جيد القريحة، بارع الخط، ممتع المجالسة، حسن الخلق، جميل العشرة)[٧].

من مؤلّفاته :

- ديوان شعر، حققه الدكتور محمد رضوان الداية (مطبوع) .
- مزيّة المريّة على غيرها من البلاد الأندلسية (مفقود) .
- تحصيل غرض القاصد في تفصيل المرض الوافد، تناول فيه جائحة الطاعون التي أصابت بلاده عام: ٧٤٩هـ وأتت على أعدادٍ غفيرةٍ من النّاس منهم أخوه، وقد طبع هذا الكتاب وترجم إلى الألمانية[٨].
- إلحاق العقل بالحسّ في الفرق بين اسم الجنس و علم الجنس (مفقود).
- رائق التحلية في فائق التورية.
- إيرادُ اللَّآلِ من إنشادِ الضَّوَالِّ وإِرْشادِ السُّوَّال.

وفاته

توفي ابن خاتمة رحمه الله سنة: ٧٧٠هـ، وسنة وفاته عند ابن الجزري ٧٦٨ أو ٧٦٩هـ.

المطلب الثّاني: معجم إيراد اللآل من إنشاد الضَّوَالِّ وإرشاد السُّؤَّال لابن خاتمة (ت: ٧٧٠هـ)[٩].

❖ **معنى عنوان الكتاب:** (إيرادُ اللَّآلِ من إنشادِ الضَّوَالِّ وإرشادِ السُّؤَّال).

ف(إيراد)-بالياء- مصدر الفعل الرباعي (أورد) ، يقال: أورد الراعي إبلَهُ الماءَ، أي: جعلها ترِدُ الماءَ. و(اللَّآل) جمع (اللّؤلؤ) مخفّفًا أصله (اللَّآلئ) ومن معاني اللؤلؤة عند العرب: البقرة الوحشية[١٠] (مجازاً) ، فيكون المعنى: (إيراد البقر الوحشية إلى الماء لترتوي) .

ومعنى (إنشادِ الضَّوَالّ) الإنشاد: هو التعريف به ، (أنشد) بمعنى عرّف ، يقول الصاحب: (نشدت الضّالّةَ: نادَيْت بها. والناشِدُوْنَ: قَوْمٌ يَطْلُبُونَ الضَّوَالَّ لأصْحابِها. والمُنْشِد: المُعَرِّفُ)[١١].

والضّوال : جمع ضالة ، (الضّالَّةُ من الإِبِلِ: التي تَبْقَى بمَضْيَعَةٍ لا يُعْرَفُ لها رَبٌّ، والجَميعُ الضَّوَالُّ)[١٢].

وإِرشادُ السُّؤَّال: الإِرشادُ هو الدّلالة[١٣]، والسُّؤَّال: على وزن (فعّال) جمع (سائل) .أي :إرشاد السائلين عن ضالتهم

فيكون معنى العنوان مجازيا هو : إيراد البقر الوحشي إلى الماء

و قد يكون المراد بـ(اللَّآل) هو بائع اللؤلؤ فشبه المؤلف نفسه ببائع اللؤلؤ، و (الإنشاد) هو الطلب فيكون المعنى للعنوان (معجم جالب اللؤلؤ و بائعه من طلب الضوالّ) و يقصد بها الألفاظ الشاردة ، و (السُّؤَّال) جمع سائل فيكون المعنى المراد من العنوان هو : (معجم جامع الألفاظ الشاردة و إرشاد السائلين عنها)

❖ سبب تأليفه :

ذكر ابن خاتمة في مقدّمة كتابه أنّ سبب تأليفه هو اختصار كتاب إنشادِ الضَّوَالِّ وإِرْشادِ السُّوَّال يقول: (فالمأمول في هذا المقول اختصار كتاب: إنشادِ الضَّوَالِّ وإِرْشادِ السُّوَّال للأستاذ العَلَم الأعرف أبي عبد الله بن هانئ السبتي، وهو الذي رتّب فيه لحن العامة للأستاذ النحوي أبي عبد الله ابن هشام اختصار تهذيبٍ وتقريبٍ).

فيتّضح من كلامه هذا أن معجمه هذا هو اختصار لكتاب ابن هانئ، وكتاب ابن هاني رتّب كتاب ابن هشام اللّخمي (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان) فتأتي قيمة هذا المعجم من أمور، أولها: أنه أتى على كتاب ابن هانئ الأندلسي، وهذا الكتاب مفقود إلى يومنا هذا، ومنها أنه تناول فيه المعياريّة القياسيّة في الرد على اللّخمي، فنراه يوافقه أحيانا ويردّ عليه أحيانا أخرى.

❖ منهج ابن خاتمة في معجمه :

اختلف تناول ابن خاتمة في مادته اللّغوية عن سابقيه من علماء التثقيف اللغوي الأندلسيين ، فهو سار على منهج ابن السّكيت وابن قتيبة، وذلك بإيراد الصّواب مع الدّقّة في الضّبط، ولا يورد الكلمة أو التّركيب الذي فيه لحن، بخلاف منهج الزّبيدي والصّقلي واللّخمي.

المبحث الثّاني: معايِيْرُه الصَّوتِيَّة

وتحته مطالب:

المطلب الأول: في: (إبدال السّينِ صادًا) .

المطلب الثاني: في: (صِيْغَةِ فَعِيلٍ) .

المطلب الثالث في: (الفِعْلُ الـــمُضَاعَفُ) .

المطلب الرابع في: (إبدال الهمزة هاء) .

المطلب الخامس في: (إبدَال الـــهَمْزَةِ عَينًا) .

المطلب السّادس: في: (إبدَال الـــهَمْزَةِ وَاوًا) .

المطلب السّابع: في: (إِجْرَاءُ الوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ) .

المطلب الثّامن: في: (إِبْدَالُ الدَّالِ ذَالاً) .

المطلب التّاسع: في: (تَسْهِيْلُ الـــهَمْزَةِ) .

ومن صور الإبدال التي أوردها ابن خاتمة دون تأصيلها معياريًّا:

المطلب الأوّل: في: (قلب السّين صادًا)

قال ابن خاتمة[١٤]: (بَاسَلِيقُ: بالسين، لعرْق يُفصد في الذراع، وقد يقال بالصاد، وحكى صاحب الكتاب أن لغة فاشية في العرب إبدال السين صادا فيما وقعت بعد السين فيه واليةً أو غير واليةٍ أحدَ الحروف الأربعة: العينُ والغينُ والخاءُ والطاءُ) وقال: (سُلاقٌ: بضم السّين والتّخفيف، ويجوز إبدال السّين صادًا؛ إذا وقعت بعدها -واليةً أو غيرَ واليةٍ- طاءٌ، أو قافٌ، أو خاءٌ، أو غينٌ، حكاها صاحبُ الكتابِ وغيرُه، والسُّلاقُ: بثر يخرج على أصل اللّسان، وقيل: تقشّر أصول الثنايا) .

كما تناول قلب السين صادا عند حديثه عن (أُصْطُرْلاب) فقال إنها تقال بالصاد والسين.

وكذلك عند حديثه عن (فَقَسَ البيض) فقال: فَقَسَ البيضُ وفَقَسَ بالسين والصاد لغتان بمعنى وأورد بيت الحريري:

إن شئت بالسين فاكتب ما أبينُه ... وإن تشأْ فهو بالصادات يُكتَتَبُ

مَغْصٌ و فَقْصٌ ومُصْطادٌ ومُمَّلَصٌ ... و صَالِغٌ وصِراطِ الحقِّ والصَّغَبُ

وكذلك عند حديثه عن (سَنَخَ و صَنَخَ) ، وعند حديثه عن (وسخ و وصخ)، وعند (سَاخَت وصَاخَت) و(سَلِيخَة و صَلِيخة) و(سَطْرٌ و صَطْرٌ) .

أورد ابن خاتمة هذه المسألة في تأصيله ما لحّنه ابن هشام اللّخمي في قول عامّتهم: (الباصَلِيق بالصاد، وأن الصواب (الباسَلِيق) بالسين وقولهم (صَلَقْتُ اللحمَ) ، الصواب (سلقت) يقول[١٥]: (ويقولون عِرْق الباصَليقِ بالصاد، والصواب: الباسَليق بالسين) (ويقولون: صَلَقْتُ اللحمَ، بالصّاد، والصوابُ: سَلَقْتُ، بالسين، والشيءُ مَسْلُوقٌ، وكذلك السُّلاقُ في الفَمِ، بالسّين) . كما تناولها

عند حديثه (أُصطُرلاب) و(باسليق)

الدّراسة:

قال أبو محمد البطليوسي في كتاب الاقتضاب: "أجاز النحويون في كل سين وقعت بعدها غين أو خاء معجمتان، أو قاف أو طاء أن تبدل صادًا. فإن كانت صادًا في الأصل لم يجز أن تقلب سينًا، نحو: سخرت منه وصخرت، (وأسبغ عليكم نعمه) وأصبغ، (وزادكم في الخلق بسطة) وبصطة"(١٦).

وزاد في كتابه: ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة: (كأنما يُساقون إلى الموت) ويصاقون، و(مس سَقَر) وصَقْر، ثم قال :وشرطُ هذا الباب أن تكون السينُ متقدِّمةً على هذه الحروف لا متأخرة بعدها وأن تكونَ هذه الحروفُ مُقارِبةً لها لا متباعدة عنها وأن تكون السين هي الأصل فإن كانت الصاد هي الأصل لم يجز قلبها سينًا لأن الأضْعفَ يُقْلَب إلى الأقوى ولا يُقْلَب الأقوى إلى الأضْعَف وإنما قلبوها صادا إذا وقعت بعدها هذه الحروف لأنها حروف مستعلية والسين حرف متسفل فثقل عليهم الاستعلاء بعد التسفيل لما فيه من الكُلْفة فإذا تقدم حرفُ الاستعلاء لم يُكْرَه وقوعُ السين بعدَه لأنه كالانْحِدار من العلو وذلك خفيفٌ لا كُلْفةَ فيه.

قال :فهذا هو الذي يجوز القياسُ عليه وما عداه موقوفٌ على السِّماع ثم سَرَد أمثلة كثيرة) (١٧).

يقول سيبويه(١٨): (هذا باب ما تقلب فيه السين صاداً في بعض اللغات، تقلبها القافُ إذا كانت بعدها في كلمة واحدة، وذلك نحو: صُقتُ، وصَبَقْتُ) . ويقول: (والخاء والغين بمنزلة القاف، وهما من حروف الفم وقربهما من الفم كقرب القاف من الحلق، وذلك نحو: صالغ في سالغ وصلخ في سلخ) ثمّ يعلّل سبب ذلك، فيقول: (وذلك أنّها من أقصى اللسان، فلم تنحدر انحدار الكاف إلى الفم، وتصعّدت إلى ما فوقها من الحنك الأعلى) .

والقلب هذا يمتدّ إلى (السّين) حتى إن كان بينها وبين (القاف) حواجز، يقول ابن السَّراج[١٩]: (ولم يبالوا ما بينَ السينِ والقافِ مِنَ الحواجزِ وكذلكَ الغينُ، والخاءُ، يقولونَ: صَالغُ، في: سَالغٍ، و: صَلَخ، في: سَلَخ) .

وذكر ابن جنّي أن هذا التغيير عنده يُعدّ من الإدّغام الأصغر، فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك، ومنه عنده: أن تقع (السين) قبل الحرف المستعلِي فتقرَّب منه بقلبها (صادًا) ، وذلك كقولهم في سُقْت: صُقْت، وفي السُوق: الصُوق، وفي سبقت: صبقت، وفي سَمْلَق: صَمْلَق، وفي سَويق: صَويق، وفي سَالغٍ: صَالغ، وفي سَاخِط: صَاخِط، وفي سَقَر: صَقَر، وفي مَسَالِيْخ: مَصَالِيْخ[٢٠].

وقد لحّن اللّحمي قولهم: (الصَّلِيخَة) لضَرْبٍ من العِطْرِ، ويرى أنّ صوابه: السَّلِيخَةُ[٢١].

وهو وفق المِعْيَار الصَّوتِيّ إبدالٌ قياسيّ، وكذلك لحّن قولهم: صَاخَتِ الأرضُ، في: ساخَتْ[٢٢].

المطلب الثّاني: في كسر فاء: (صيغةِ فَعِيل)

يقول ابن خاتمة: (صَغِيرٌ: بفتح الصاد و كسرِها، والفتح أَفْصَحُ، ومثله: شَعِيرٌ وشِعِيرٌ، وسَعِيدٌ وسِعِيدٌ، وشَهِدْتُ عليه وشِهِدْتُ، ولَعِبْتُ و لِعِبْتُ، وكذلك كلّ ما كانَ وسطُهُ حَرْفَ حَلْقٍ مكسورًا، وتحريره أن كلّ ذي عينٍ حلقيةٍ من: فَعِلَ، فعلاً كان أو اسمًا يجوزُ فيه الكسر -وهو الأصل-، والتسكين منه، وإتباع الفاء للعين المكسورة ثم التسكين بعد الإتباع، وقد تجعل الفاء متبوعة للعين الحلقية في: فَعِيل، وحُكِيَ أنَّ ذلك لغة بني تميم، وإن كانت غير حلقية فلا، وحكى اللّيثُ أنَّ قومًا من العربِ يتبعون مطلقًا، فيقولون: كِثير وكِبير وجِليل) [٢٣].

أورد ابن خاتمة هذه المسألة تأصيلًا لما ذكره اللّخمي تحت: (باب ما جاء عن العرب فيه لغتان فأكثر، استعملت العامة منها أضعفها، وربما استعملت أقواها، وربما عدلت عن الصواب في ذلك ونطقت باللحن) ، فقال: (والصَّغِيرُ: وفيه لغتان: الصَّغيرُ، بفتح الصاد، وهي أَفْصَحُ، والصِّغير، بكسرِها، وهي أَضعفُ، وحُكِيَ أَنَّها لغةٌ في تميم) . وأورد أمثلة من هذا الباب هي التي أعادها ابن خاتمة وجعلها معيارًا لذلك، وهو: كلُّ ما كانَ وسطُهُ حَرْفَ حَلْقٍ مكسورًا، فإِنَّهُ يجوزُ أنْ يُكسرَ ما قبلَهُ، نحو: بِعير) ، ثم نقل قول اللّيث أنَّ ناسًا من العربِ يقولون في كل ما كان على (فَعِيل) : (فِعيل) ، كما ينطق به أكثرُ عامَّةِ زمانه[٢٤].

الدّراسة:

لقيت صيغة (فَعِيل) اهتمامًا من اللّغويين قديمًا وحديثًا، وذلك لكثرة معانيها ودورانها وتعدّد وجوهها، فهذه الصّيغة تأتي اسمًا نحو(جَحِيم) ، وتأتي صفةً نحو(جَدِيد) ، وتأتي مصدرًا نحو(حَسِيس) ، وتأتي بمعنى (فاعل) نحو(بَصِير) ، وبمعنى (مفعول) نحو(أَسِير) ، واسمَ مكان نحو(ثَبِير) اسمُ جبل في مكة المكرمة، وتأتي للزمان نحو(أَصِيل) ، وللمكان نحو(يَمِين) ، وللمبالغة نحو(أثيم) ، وصفة مشبهة نحو(حَرِيص) واسم جمع نحو(جَمِيع) ، كقوله تعالى(حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعًا) [الأعراف: ٣٨] . وتأتي اسمًا للجنس نحو(حَرِير) ، وتأتي جمعًا نحو(حَمِير) ، وتأتي مفردًا نحو(صَعِيد) .

وقد حظيت هذه الصيغة بدراسات خاصه بها[٢٥].

وهذه الصيغة حقُّها أن تُفتح (عينُها) إذا كانت حرفَ حَلْقٍ، يقول المُبرِّد: (اعلم أن حروف الحَلقِ إذا وقعت مِن الفعلِ المفتوحِ في موضعِ العينِ أو اللّامِ جاء فيه يفعَل بالفتحِ؛ وذلك لأنَّ حروفَ الحَلقِ مِن حيزِ الألفِ والفتحةُ منها، وإن كان حرفَ الحَلقِ في موضعِ العين من الفعْل انفتحت العينُ؛ ليكونَ العاملُ من وجهٍ

واحدٍ)[٢٦].

ولكنهم كسروا (عين) (فَعِيل) الذي حقّه الفتح كما وضّح المبرّد، ويعلّل السيرافي ذلك بأن حروف الحلق لما أثَّرَت في (يفعَل) إذا كان واحد منها في موضع (عين) الفعل أو(لامه) ، وكان الماضي على (فَعَل) فَجَوَّزَتْ أن يُصَيَّر على (يَفْعَل) ما حقُّه أن يأتي على (يفعِل) أو(يفْعُل) ، جُعِلَتْ هذه الحروف في (فَعيل) مُجَوِّزَةً تغيير ذلك، وإن كان التّغييران مختلفين، وذلك أن التّغيير في (يفْعَل) أن تفتح ما ليس حقُّه الفتح، وفي هذا أن يُكْسَر ما ليس حقُّه الكَسر[٢٧].

وذكر سيبويه أن ما كان على (فَعِيل) وعينه حرف حلق فيه لغتان، يقول[٢٨]: (وفي فعيلٍ لغتان: فَعِيل وفِعِيل؛ إذا كان الثاني من الحروف الستة مطّرد ذلك فيهما لا ينكسر في فَعِيلٍ ولا فَعِلٍ، إذا كان كذلك كسرت الفاء في لغة تميم، وذلك قولك: لِئِيمٌ، وشِهِيدٌ، وسِعِيدٌ، ونِحِيفٌ، ورِغِيفٌ، وبِخِيلٌ، وبِئِيسٌ) .

وكسر (فاء) (فِعِيل) ليس خاصًّا بتميم، فهو لغة كثير من القبائل العربية كسُفْلَى مضر وقيس وربيعة وأسد[٢٩]. بل قعّد عليه ابن خالويه معيارًا، وهو: (كلّ اسمٍ على: فَعِيلٍ ثانيه حرفُ حلقٍ؛ جاز فيه إتباعُ الفاءِ العينَ، نحو: بِعِيرٍ وشِعِيرٍ)[٣٠].

وأما كسر (الفاء) لغير الحلقي هو قبيحٌ عند الخليل، يقول[٣١]: (وأما من كسر: كِثير، وأشباه ذلك من غير حروف الحلق، فإنهم ناسٌ من أهل اليمن وأهل الشّحر يكسرون كل: فعيلٍ، وهو قبيحٌ إلا في الحروف الستة) .

المطلب الثّالث: في: (الفعل المضاعف)

يقول ابن خاتمة: (تَقَارُّوا في حقوقهم يَتَقَارُّونَ، و: تَعَالَّ يَتَعَالّ إذا أظهر العلّة، بإدغام المِثْلين في ذلك كلّه، وإذا لزم المثلَ الآخرَ الحركةُ فالإدغام ما لم يكون ملحقًا، وإذا كان آخر المثلين مسكّنًا سكونًا لا تصل إليه الحركة ظهر التضعيف في المشهور من اللغة، إلا ما حكى سيبويه عن بعض العرب في: مَرَرْتُ مَرَّتُ، وهي رديّة، فإن كان السكون سكونًا تصل إليه الحركة فالوجهان: لغة الحجاز الإظهار، ولغة بني تميم الإدغام)[٣٢].

تناول ابن خاتمة هذه المسألة موافقة لكلام اللّخمي الذي صوّب خطأَ عامتهم في قولهم: (يتعالَلُ) ، إذا أَظْهَرَ العِلَّةَ، فيقول: (والصواب: يتعالُّ، وهم يتقارُّونَ في الحقِّ، وقد تقارّوا في حقِّهم. وإذا لَزِمَ المثلَ الآخرَ الحركةُ فالإدغامُ واجبٌ. وإذا كانَ آخِرُ المَثَلَيْنِ مُسَكَّنًا ظهرَ التضعيفُ، كقولك: لم يَرْدُد، ولم يتقارَرْ معه)[٣٣].

الدّراسة:

الكلام هنا عن الفعل المضاعف، وقد تناول سيبويه هذه المسألة كما ذكر ابن خاتمة، وأسماه: (باب مضاعَف الفعل واختلاف العربِ فيه) ، وبيّن أن التضعيف هو أن يكون آخرَ الفعلِ حرفان من موضعٍ واحد، وذلك نحو: رددتُ ووددتُ، وأنّه إذا تحرك الحرف الآخر فالعرب مجمعون على الإدغام، ويرى أن هذا هو رأي الخليل، ويعلّل لذلك بأنه لما كان الحرفان من موضع واحد ثَقُل عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع ثم يعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الآخر، وبسبب ذلك الثِّقْل أرادوا أن يرفعوا دفعةً واحدة، ثم بيّن إن كان حرفٌ من هذه الحروف في موضع تسكن فيه لام الفعل فإن أهل الحجاز يضاعفون؛ لأنهم أسكنوا الآخر فلا

بدّ من تحريك ما قبله دفعًا لالتقاء ساكنين، نحو: ارْدُدْ، وأما بنو تميم فيدغمون المجزوم، نحو: رُدّ[٣٤].

وأما ما ذكره ابن خاتمة منسوبًا لبعض العرب من قولهم في: (مَرَرْتُ) (مَرَّتُ) ، فقد ذكر سيبويه عن الخليل أن ناساً من بكر بن وائل يقولون: رَدَّنَ و: مَدَّنَ و: رَدّتُ جعلوه بمنزلة: رَدَّ و: مَدَّ[٣٥].

المطلب الرّابع: في إبدال الهمزة هاء في: (هَاتِ)

يقول ابن خاتمة: (هاتِ: أصلُها: آتِ، من آتَى يُؤاتِي، بمعنى: أَعْطَى، فقُلِبَتِ الهمزةُ هاءً، كما قُلِبَتْ في: أَرَقْتُ، فقيل: هَرَقْتُ، وتصريفها تصريف: آتِ، في الإفراد والتثنية والجمع) [٣٦].

تناول ابن خاتمة هذه المفردة (هات) تعقيبًا على تلحين اللّخمي عامّة زمانه في قولهم: (هاتْ) ، بتسكين (التاءِ) ، يقول اللّخمي: (ويقولون: هاتْ، بإسكانِ التاءِ. والصوابُ: هاتِ، بكسرِها. وللاثنينِ: هاتِيا. وللجمعِ: هاتوا. وللمؤنثِ: هاتِي. ولجماعةِ الإناثِ: هاتِين. والأصلُ في هاتِ: آتِ، المأخوذ من آتَى يُؤاتِي، إذا أَعْطَى، فقُلِبَتِ الهمزةُ هاءً، كما قُلِبَتْ في أَرَقْتُ، وفي إيَّاكَ، فقيل: هَرَقْتُ وهِيَّاك)[٣٧].

الدّراسة:

يؤصّل هنا ابن خاتمة لكلمة: (هَاتِ) ، ويبيّن أصل الهاء فيها.

كلمة: (هَاتِ) اسم فعل أمر، بمعنى: أَعْطِني.

ويرى العكبري أنه فعلٌ صريحٌ، ومنه عنده: هاتَى، يُهَاتِي، مهاتاةً، مثل: رامى وحامى[٣٨].

أما ابن يعيش فيرى أنه اسمٌ لـ(أَعْطِنِي) و(نَاوِلْنِي) ، ونحوِهما. وهو عنده مبنِي لوقوعه موقعَ الأمر، وكُسر لالتقاء الساكنين: الألف والتاء، كأنّه عنده من

لفظِ (هَيْتُ) ومعناه. ونُقل عن بعضهم أنه من: آتَى يُؤَاتِي، والهاءُ فيه بدل من الهمزة، ويعزى هذا القول إلى الخليل، ويستدلّ على ذلك بتَصْرِيفه، نحو قول الرّاجز:

لله ما يُعْطي وما يُهاتي[٣٩].

من: المُهاتاة، ويُلحِقونه ضميرَ التثنية والجمع وذلك لقوة شَبَهِ الفعل[٤٠].

يقول ابن فارس: (هَاتِ: بمعنى أعْطِ، على وزن: رَامِ وعَاطِ. قال الله جلّ ثناؤه: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١١١] قال الفرّاء: و لم يُسمع في الاثنين، إنّما يقال للواحد وللجميع) [٤١].

ويقول ابن جني: (وقال بعضهم: في قولهم: هاتِ يا رجل، إن الهاء بدل من همزة: آتَى يُؤَاتِي، وقال: لله ما يُعْطي وما يُهاتي. . . ، أي: وما يأخُذ) [٤٢].

و(هاتِها) بكسر التاء: أمرٌ من: هاتَى، يُهَاتِي، مهاتاةً عند البغدادي في خزانة الأدب[٤٣].

وأمّا إبدال الهاء من الهمزة فهو على ضربين: أحدهما أصل، والآخر زائد، فالأصل: نحو قولهم: في إيّاك هِيّاك، ومنه قول الشاعر[٤٤]:

فهِيّاك والأمرَ الّذي إنْ توسِّعت مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيكَ مَصَادِرُهُ

وروي عن قطربٍ أنّ بعضهم يقول: أَيّاك بفتح الهمزة، ثم يبدل الهاء منها وهي مفتوحة أيضًا، فيقول: هَيّاك، وطيِيء تقول: هِنْ فعل فعلتُ، يريدون: إنْ[٤٥].

وأما الضّرب الثّاني وهو إبدال الهاء من الهمزة الزائدة، فقولهم: في (أَرَقْتُ: هَرَقْتُ)

وأصله: (أَهْرَقْتُ) ، فسكّن الهاء وجمع بينها وبين الهمزة، فـ(الهاء) هنا عِوَضٌ من ذهاب فتحة العين؛ لأن الأصل (أَرْوَقْتُ) أو(أَرْيَقْتُ) ويرجِّح ابن جني (الواو)

لسببين: الأول: أن كون عين الفعل واوا أكثر من كونها ياء فيما اعتلت عينه. والآخر: أن الماء إذا أهريق ظهر جوهره وصفاؤه فراق رائيه يروقه(٤٦).

وبدل الهاء من الهمزة أكثر من بدل الهمزة من الهاء، وذلك لكثرة ورود إبدال الهمزة هاءًا والحمل على الأكثر أولى(٤٧).

المطلب الخامس معياره في: (إبدال الهمْزة عَينًا)

قال ابن خاتمة: (مُؤاء القِطِّ أو مُعَاؤه: صياحُه، على إبدال الهمزة عينًا، وقد ماءَ القِطُّ يَمْؤُ مُؤاءً، ومُعَاءً، على البدلِ) (٤٨).

هو هنا يقرّر ما ذكره اللّخمي عند تناوله خطأَ عامّتهم في أنهم يقولون: (صياح القِطِّ. والصوابُ أن يقولوا: مُؤاءه، أو مُعَاءه، على إبدال الهمزة عينًا) (٤٩).

الدّراسة:

هذا المعيار الذي يقرِّره ابن خاتمة موافقًا للّخميّ هو ما يطلق عليه: التعاقب أو الإبدال عند اللّغويّين، يقول ابن فارس: (ومن سنن العرب إبدالُ الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون: مَدَحَه. ومَدَهَه، وفَرسٌ رِفلٌّ ورِفنٌّ، وهو كثير مشهور قد أَلَّف فيه العلماء) (٥٠).

والإبدالُ في العربيّةِ على ضَرْبين: قِياسيّ وسماعيّ، فالسماعيّ كمثالنا السابق، وكإبدال الياء من السّين في (سادس) ، يقولون: (سادي) .

وأمّا القِياسيّ فَهو ضَرْبان: لازِمٌ مطَّرد، ولازمٌ غير مطَّرد، فما أُبْدِلَ لعلَّةٍ صرفيّةٍ وهو الذي في باب الإعلال والإبدال يُعدّ مطَّردًا لازمًا قِياسيًّا؛ فحيثُ وُجدت العلّةُ لزم، كإبْدَالِ الواو والياء ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، واللّازم غير المطَّرد نحو: إبْدَالِ الياء من الواو في (أعْياد) ، وأمَّا الذي ليسَ بلازمٍ ولا مطَّرِد فهو الجائزُ كإبدالهم الواوَ همزةً في (وِشاح) و(وِعاء) (٥١).

وقد أُبْدِلت الهمزةُ من خَمْسةِ أحْرُفٍ: من الألفِ، والواوِ، واليـاء، والهـاء، والعين(٥٢).

فالتبادل بين الحروف يضبطه بعضهم بتقارب المخـارج، إذ يـرى صـبحي الصالح أن المعوّل عليه في إبدال الحروف بعضها من بعض هو اتفاق المخرج(٥٣).

وإبدال الهمزة عينًا هو لغة بعض القبائل العربيّة، كـ: تميم وقـيس وأسـد، يقول السيوطي: (ومن ذلك: العَنْعَنة، وهي في كثير من العرب في لغة قيس وتمـيم تجعل الهمزة المبدوء بها عيناً، فيقولون في أنك: عنّك، وفي أسْلم: عَسْلم، وفي أذُن: عُذُن) (٥٤).

ومما يساعد على الإبدال بين الحروف هو تقارب المخارج، فمخرج الهمـزة من أقصى الحلق وكذلك العين، فهما متجاورا المخرج، وكلاهما مجهور، والعـين أقرب أصوات الحلق للهمزة مخرجًا، فكان الإبدال بينهما.

ويكون الإبدال في أول الكلمة، نحو: (أَشْهَد عَنَّك رَسُولَ الله) ، عوضًا عن (أنّك) ، أو وسطها، نحو: (العُسُن) عوضًا عن (الأُسُن) ، أو آخرها نحو: (صَبَعْتُ في (صَبَأْتُ) (٥٥).

ومن شواهد إبدال الهمزة عينًا قول ذي الرمة(٥٦):

أعَنْ تَـرَسَّمْـتَ مِـنْ خَرْقَـاءَ مَـاءُ الصَّبَابَـةِ مِـنْ عَيْنَـيْكَ

يقول ابن جنّي: (يريد: أأنْ) (٥٧).

وفي مجالس ثعلب: (قال: وأخبرنا أبو العباس قال: ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قـيس، وعجرفيـة ضبة، وتلتلة بهراء. فأما عنعنة تميم فإن تميماً تقول في موضع أَنّ: عَنّ. تقول: عَـنَّ عبدَ اللهِ قائمٌ) (٥٨).

المطلب السّادس: في: (إبدال الهمزة واوًا)

يقول ابن خاتمة: (تثاءَبَ بالهمز والمدّ، وقد تسهّل الهمزة، فيقال: تَثَاوَب، وهي الثؤباء، قال ثابت: أصله: تثأّب، بتشديد الهَمْزة، ولا يُقال: تَثَاوَب) [٥٩].

يردّ هنا ابن خاتمة على اللّخمي تلحينه: (تَثَاوَب) في: (تثاءَبَ) ، يقول: (ويقولون: تَثَاوَب، والصوابُ: تثاءَبَ) [٦٠].

الدّراسة:

يقول ابن السكيت: (وتقول: قد تثاءبت تثاؤبًا، وهو الثؤباء، ولا تقل: تَثَاوَبت) [٦١].

ويقول أبو زيد: (تقول: تثاءبت تثاؤبًا) [٦٢].

ويقول الصفدي: (يقولون: تَثَاوَبت. والصواب: تثاءَبت، وهي الثُؤَباء، ممدودة. قلت: يقولونه بالواو، وهي بالهمزة) [٦٣].

ونقل هذا عنه الأزهري في التهذيب[٦٤].

ويقول ابن دُرُسْتَوَيْه: (وفعله: تثاءب ممدود يتثاءب تثاؤبا، على مثال: تفاعل يتفاعل تفاعلا. والعامّة تقول بالواو ولا همزه: تثاوب يتثاوب تثاوبا، وهو خطأ)[٦٥].

وفي شرح الفصيح المنسوب للزمخشري: (والعامّة تقول: تَثَاوَب وبالهمز أجود) [٦٦].

وقطع القول فيها أبو البقاء العكبري بأنها بالهمز لا غير[٦٧].

ويقول الزَّبيدي: (وفي الحديث: «إِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيُطْبِقْ فَاهُ» قَال الوَلِيُّ العِرَاقيُّ في شَرْح التِّرْمِذيِّ: تَثَاوَبَ في أَصْلِ السَّمَاعِ بالوَاو، وفي بَعْض الرِّوَايَاتِ بالهَمْز والمَدِّ) [٦٨].

ويرى المرزوقي أن تسهيله من كلام العامّة، إذ أبدلوا الهمزة منه بواو، وإنّما أصله من: ثئب فلان إذا كسل واسترخى(٦٩).

ولكن ابن دريد: (والثؤباء من التثاؤب، ممدود مهموز، وربما تُرك همْزُه ومدُّه) (٧٠).

كما تناول ابن خاتمة إبدال الهمزة واوا عند حديثه عن (آسيتك) فقال: (إن كل ماأتى على فاعل مما فاؤه همزة يقال بالهمز على الأصل، ويجوز إبدال همزه واوا؛ فيقال: واسيت، وواكلت، وكذلك سائرها، ولما أبدلت الهمزة واوا في المستقبل على لغة من لايهمز، فقيل: يُواسي، ويواكل صارت كالأصل للزومها في المضارع، وحمل الماضي عليه، فقيل: واسى، وواكل، وهي لغة معروفة مسموعة)(٧١)

وابن خاتمة هنا يؤيد رد اللخمي على ابن مكي الصقلي الذي خطّا (واسيتك) و(واكلتك) وأن الصواب: (آسيتك) و(آكلتك)

فقال اللخمي رادا على الصقلي إن ما قاله هو القياس، ولكنه قد جاء بالواو، حكى الأخفش: آخذته بذنبه و واخذته، وقد قرأ ورش: (لايواخذكم الله) البقرة ٢٢٥ وكذلك آكلته و واكلته، وآخيته وواخيته، وآمرته ووامرته، وعلى هذا مجرى الباقي(٧٢).

الدراسة:

إبدال الهمزة واوا في مثل هذه الأمثلة هي من كلام العوامّ عند ابن قتيبة في (باب ما يهمز من الأسماء والأفعال والعوامّ تبدل الهمزة فيه أو تسقطها) ، يقول: (يقال: آكلت فلانا إذا أكلت معه و لا تقل: واكلته، و: آزيته و لا تقل: وازيته. . هذا كله من كلام العوامّ) (٧٣)

وعلّق ابن السِّيد على رأي ابن قتيبة بقوله:) إن هذا الذي قاله –أي ابن قتيبة –

هو أفصح اللغات، وهو القياس؛ لأنه: فاعل من: أخذ يأخذ، واستشهد ابن السيد بما حكاه الأخفش في آخذته بذنبه و واخذته، ويرى أن القياس يجري على ما كان مثله ولكنها لغة غير مختارة و لا فصيحة(٧٤). ويرى الصفدي أن الصواب: آكلته(٧٥).

المطلب السّابع: في: (إجراء الوصل مجرى الوقف في: عبدِ مناه)

يقول ابن خاتمة: (عبد مناةٍ، بتاء تأنيث: اسم صنمٍ كانتِ العربُ تتعبّد به، مثل: عَبْد يغوث، وعَبْد وُدٍّ، وعَبْد العُزَّى، فأمّا قولُ حَبيب:

إحدى بني بكر بنِ عبدِ مناهِ بينَ الكثيبِ الفَرْدِ فالأمواهِ

فهو ما أجري فيه الوصلُ مجرى الوقف، وبالعكس، قال ابن هانئ: وليس لغيرهم فعله، وإنّما بابه السّماع، فأمّا قوله:

بَلْ جَوْز تيهاءَ كظهرِ الحَجَفَتْ

وما جاء مثله فليس من باب ما أُجرِيَ فيه الوقفُ مجرى الوصل، فإنّ التوقف على تاء التأنيث وتركها تاءًا لغة شائعة، وقد قرأ بها القُرّاء) (٧٦).

يؤصّل هنا ابن خاتمة ما ردّ اللّخميّ به على الزُّبيديّ، فالزُّبيديّ يرى أنّ مما غُلط فيه من الأسماءِ قولُ حَبيب: وأنشد البيت السابق، فقولهم: (مناهِ) خطأٌ، والصواب: عبد مناة، بالتّاء(٧٧).

وقد ردّ عليه اللّخميّ بأنّ حبيبًا لم يغلط في هذا الاسم، كما زَعَمَ، وإنَّما أجرى الوصلَ مُجرى الوقف ضرورةً، فلمَّا كانَ الوقفُ على (مناة) بالهاء، كما يُوقف على (اللات) بالهاء، أجراها في الوصل ذلك المجرى. وأورد شواهد كثيرةً تقوّي رأيه، نحو:

ببازِلٍ وَجْناءَ أو عَيْهَلِّ

واستشهد اللّخميّ أيضًا ببيت الكتاب:

ضَـــخْمٌ يُحِـــبُّ الخُلُـــقَ الأَضْـــخُمَّا

وأورد شواهد عِدّة على صحّة رأيه بأنّ (مناهِ) في بيت أبي تمّام ليس لحنًا(٧٨).

ثمّ جاء ابن خاتمة مؤيّدًا لذلك وأورد رأي ابن هانئ في المسألة.

الدّراسة:

ما أورده الزُّبيديُّ لأبي تمّام لا يعدّ شاهدًا، ويدخل في مفهوم التنظير؛ لأنّ أبا تمّام لا يستشهد بشعره حسب الضابط التأريخي للنّحاة، ولكن المسألة التي تـــدور فيها هي (إجراء الوصل مجرى الوقف) .

للوقف في العربيّة أحكامٌ وضوابط كما أن للوصل كـــذلك، فمـــن تلـــك الضّوابط أن العرب لا يبدؤون بساكنٍ، ولا يقفون على متحرّك، يقول ابن يعيش: (اعلم أنّ للحروف الموقوف عليها أحكامًا تُغاير أحكامَ المبدوء بها، فالموقوفُ عليه يكون ساكنًا، والمبدوء به لا يكون إلَّا متحرّكًا) (٧٩).

ويرى المالقي أن الكوفيين يزعمون أنّ تاء التأنيث في مثل: (قائمة) هي (هاءٌ) في الأصل؛ بحجة أن الوقف عليها (هاء) ، ويردّ عليهم بأنّ ذلك ليس بصحيح؛ لأن الوقف عارض، واللّفظة (تاء) وهو الأصل، فلا يعدل عن الأصل إلا بدليل قاطع، وما ورودها هاءً إلا إجراء للوصل مجرى الوقف كما في العدد فقـــالو: ثَلَاثَـــــــهْ أَرْبَعَة(٨٠).

ويرى ابن يعيش أن إجراء الوقف مُجْرَى الوصل بابه الشـــعر ولا يكـــون في الاختيار(٨١).

وأما ما أشار إليه ابن خاتمة من ورود بعض القراءات في إجراء الوصل مُجْرَى الوقف فذلك نحو: قراءة الأعرج ومسلم بن جندب وأبي الزناد: ﴿يَـــا حَسْـــرَهْ﴾ [يس: ٣٠] .

يقول ابن جني: (أما ﴿يَا حَسْرَهْ﴾، بالهاء ساكنة ففيه نظر، وذلك أن قوله: ﴿عَلَى الْعِبَادِ﴾ متعلق بها، أو صفة لها، وكلاهما لا يحسن الوقوف عليها دونه ووجه ذلك عندي ما أذكره، وذلك أن العرب إذا أخبرت عن الشئ غير معتمدته ولا معتزمة عليه أسرعت فيه، و لم تتأنَّ المعبر عنه، وذلك كقوله:

قلنا لها قفي لنا قالت قافْ

معناه: وقفتُ، فاقتصرتْ من جملة الكلمة على حرف منها تهاونا بالحال وتثاقلا عن الإجابة) (٨٢).

المطلب الثّامن: في: (إبدال الدّالِ ذالاً)

قال ابن خاتمة: (مِجْداف السفينة: بالدال المهملة، وحكى ابنُ دريد: مِجذافًا، بالذّال والدّال، وزَعَمَ أنهما لغتان للعرب، وكذلك جَذَفَ الطائرُ بجناحيه، إذا أسرع تحريكَهما في طيرانه، يقال: بالدال والذال. وقد حكى اللغويون ألفاظًا تكلَّمت بها العرب بالدال والذال منها: بغداد وبغداذ، ومنجَّد ومنجَّذ: للرجل المجرَّب، والخَدَرْنق والخَذَرْنق: للعنكبوت، وأمّ مِلْدَم ومِلْذَم: للحُمَّى، والجادِيُّ والجاذِيُّ: للزعفران، ودَفَفْت على الجريحِ وذفَفْت: إذا أجهزت عليه، وخَرْدَلْتُ الشّيء وخَرْذَلْتُهُ، أي: قطَّعْته وفرَّقته، وجَدَّ الحبلَ وجَذَّه، أي: قطعه، وامْدَقَرَّ القومُ وامذقرَّوا، أي: تَفَرَّقوا، وما ذقتُ عَدُوفًا ولا عَذُوفًا، أي: ما ذقتُ شيئًا، والقنادِعُ والقنادِذُ: للدواهي، وكاغَد وكاغَذ، وهي كثيرة) (٨٣).

أورد ابن خاتمة هذه المفردة (مِجْداف) في تأصيله ردّ اللّخميّ على الزُّبيديّ، فالزُّبيديّ يرى أنّ (المِجْداف) بالدّال من (جدف) يقول(٨٤): (و يقولون: مقداف السفينة، قال محمد: والصواب: المِجْداف، وجَدَفَ المَلّاح يَجْدِفُ. ومنه: جَدَفَ الطائرُ بجناحَيْهِ يجدِفُ جُدُوفًا،. . . فأمَّا جَذَفَ، بالذال المُعْجمة،

فأسْرَعَ) .

فردّ عليه اللّخميّ بأن في قوله: (فأمَّا جَذَفَ، بالذال الـمُعْجمة، فأسْرَعَ) ، فيخرج منه أن لا يقال: (مِجذاف) بالذال الـمُعْجمة، وأورد قول ابن دريد[٨٥]، ثم جاء ابن خاتمة ليبيّن معياريّة هذه المفردة، وذكر أن هذه المفردة أورد اللغويون فيها لغتين: بالدال والذال، وأورد ألفاظًا تكلَّمت بها العرب بالدال والذال.

الدّراسة:

الذي يظهر لي أن الزُّبيديّ لم يلحّن (مِجذاف) ، بل لحّن قول عامّة زمانه (مِقْداف) ، ثم جعل يبيّن الفروق الدّلالية بين (جدف) و(جذف) .

وأما ابن خاتمة هنا فهو يقرّر ما ورد عن العرب، وفيه لغتان: بالدال المهملة وبالذال الـمُعْجمة.

يقول ابن دريد[٨٦]: (مِجْداف السفينة: بالدّال والذّال) .

ويقول أبو الطيب اللُّغوي: (ومنه مِجْذاف السفينة: ومِجْذافها بالدّال والذّال)[٨٧]، ووصفهما بأنّهما لغتان فصيحتان، وجدف الطائر وجذّف إذا دنا في طيرانه من الأرض.

ويرى الدكتور منير الشنطاوي[٨٨] أن الذّال هو أكثر الأصوات بين الأسنانية عرضة للتغيير، ويعيد ذلك إلى الجهد العضلي الذي يتطلبه النطق به، وينقل عن صلاح الدين حسنين أن الذّال صوت صعب النّطق لما فيه من صعوبة مخرجه؛ لأن النطق به يكون بإخراج اللسان من بين الأسنان، وهذا المخرج يجعله عرضة لفعل قوانين التطور اللغوي التي تعمل على تغيير مخرجه إلى الأمام أو إلى الخلف، و كان في الغالب تحويله إلى الوراء، كما هو الحال في إبداله (دالاً) مهملة، ثم بيّن صور إبدال (الذّال) إلى (زاي) ، نحو: (البذور والبزور) ، و(ذعاف وزعاف) . وإبداله إلى (سين) نحو: عذق يقال فيه (عسق) ، و(رجل مجرّذ ومجرّس) ، وإبداله إلى دال

ل (مجذاف ومجداف) .

فالذي يتّضح من هذا أنّ الأصل (مجذاف) وما كان الإبدال إلى (مجداف) إلا لعلة، وهي صعوبة المخرج بجعل اللّسان بين الشفتين، فرأوا ألّا يخرج اللسان فأبدلوها دالاً.

والألفاظ التي أبدلت فيها (الذّال) (دالاً) كثيرة، منها ما أورده ابن خاتمة وكلها تنسحب عليها العلة نفسها.

المطلب التّاسع: في: (تسهيل الهمزة)

يقول ابن خاتمة: (قرأتُ الكتابَ -بالهمز-، وحَكَى الأخفش أنَّ من العرب من يترك الهمز في كلِّ ما يهمز، إلَّا أنْ تكون الهمزة مبدوءًا به. وفي البارع: قال القاضي: قَرَيْتُ الكتابَ، وأنت تُقْري وهو مُقْرٍ. وخَبَّيْت المتاعَ، وبري الوجيع يبري بَرْيًا، ولم يأت فَعَل يَفْعَل غير: أبي يأبى، وركَن يركَن، وزاد الكوفيون: غسا الليل يغسَى، وقلا يقلَى، وشجا يشجَى، وجَبَا يجبَى، وحكَى كُراع: عثَى يعثَى مقلوب من: عاثَ، يعيثُ، إذا أفسد، وحكَى غيره: سَلَى يسلَى، وقنَطَ يقنَط) [٨٩].

تناول ابن خاتمة تأصيلا لما أورده اللّخمي، فقد ردّ اللّخمي على تلحين ابن مكي[٩٠] (ويقولون: قَرَيْتُ الكتابَ، والصوابُ: قرأتُ، بالهمز. وسمع أبو عمرو الشّيباني أبا زيدٍ يقول: من العرب مَنْ يقول: قَرَيْتُ، في معنى: قرأت، فقال له أبو عمرو: فكيفَ يقول في المستقبل؟ فسَكت أبو زيدٍ ولم يردّ جوابًا، لأنَّه لو قال: يقرا، لجاءَ من هذا: فَعَل يفعَل، بفتح العين في الماضي والمستقبل، وليس عينُه ولامه حرفَ حلق، ولم يجئ كذلك باتفاقٍ منهم إلَّا أبَى يأبَى) ، فكان ردّ اللّخمي أنّه قد حَكَى الأخفش ما يقوّي قول أبي زيدٍ ويشهد له، قد جاء: رَكنَ يركَنُ، وأنّه زاد الكوفيون: غَسَا الليلُ...[٩١].

الدّراسة:

ابن خاتمة هنا يعضّد رأي اللّخمي بأن قولهم: (قَرَيْتُ الكتابَ) لا لحنَ فيه، وأورد ما ذكره اللّخمي من قول الأخفش ومجيء باب: (رَكَنَ يركَنُ) .

فمجيء (فَعَلَ يَفْعَلُ) بالفتح في الماضي والمستقبل إذا لم يكن فيه أحد الحروف لامًا أو عينًا نادر، جاء في: (أَبَى) (يَأْبَى) .

يقول ابن قتيبة: وزاد أبو عمرو(رَكَنَ يَرْكُن) ، والنحويّون من البصريّين والبَغداديّين يقولون: (رَكِنَ يَرْكَنُ) (ورَكَنَ يَرْكُن)[٩٢].

ويقول كُراع النّمل: (وليس في الكلام فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح العين من الماضي والمستقبل إلا ما كان فيه العين أو اللّام من فعله أحد حروف الحلق السّتّة، إلا أربعة أحرف: أَبَى يأبَى، وقَلَى يَقْلَى، وجَبَنَ يَجْبَنُ، وَعَثَى يَعْثَى) [٩٣].

أمّا تخفيف همزة (قرأت) ياءً، فيراه ابن جنّي على غير قياس، يقول: (وأمّا الإبدال على غير قياس فقولهم: قَرَيت وأخطيت و توضّيت) [٩٤]. ويرى أنّ (قَرَيتُ) مبدلةٌ من (قَرَأْتُ) ، بوزن: قريت، من: قريت الضيف، ويرى أنّ هذا تخفيفٌ وليس إبدالاً، وأنّ الحكم عليه بأنه تخفيف هو الأصل، ولا يحكم بأنه إبدال إلا بدليل، يقول: (وكذلك الحكم على ما جاء من هذا: أن يحكم عليه بالتخفيف إلى أن يقوم الدليل فيه على الإبدال، فاعرف ذلك مذهبًا للعرب نهجًا بإذن الله) [٩٥] ونَقَلَ عن أبي عليّ أنّه حدّثه فقال: (لقي أبو زيد سيبويه فقال له: سمعت العرب تقول: قَرَيْتُ وتَوَضَّيْتُ. فقال سيبويه: كيف تقول في أفعلُ منه؟ قال: أقرأ. وزاد أبو العباس هنا: فقال له سيبويه: فقد تركَت مذهبك، أي: لو كان البدل قويّا للزم ووجب أن تقول: أقري كـ: رميت أرمِي، وهذا بيان) [٩٦]. ويقول: (وقد أبدلوا الهمزة ياء لغير علّةٍ إلا طلبًا للتخفيف وذلك قولهم في قرأت: قَرَيْتُ) [٩٧].

وهو إبدال غير مطّرد عند ابن عصفور(٩٨).

ومن صور الإبدال التي أوردها ابن:

إبدال الصاد زايًا في: (مِصْدَغَةٍ و مِزْدغة) (٩٩).

و(قَصْدِيرٍ و قَزْدِيرٍ) (١٠٠).

و(صَنَخَ و زَنَخَ) (١٠١).

و إبدال (الدال) ثاءً في: (دَفْتَرٍ وتَفْتَرٍ) (١٠٢).

وإبدال) الغين (عينًا في: (غَمِيقٍ وعَمِيقٍ) (١٠٣).

وإبدال) التاء (ثاءً في: (حَلْتِيتٍ وحَلْتِيثٍ) (١٠٤).

وإبدال) النون (همزةً في: (مِنْشَارٍ و مِئْشَارٍ) (١٠٥). و(سَبَنِيَّةٍ وسَبَئِيّةٍ) (١٠٦).

وإبدال) اللّام (نونًا في (إسرافيل وإسرافين) (١٠٧).

الخاتمة والنتائج:

أظهر ما جلّاه هذا العمل الموجز هو :

١- أن أكثر لحن عامة الأندلس هو في الأصوات.

٢- أن من أساب تفشي اللحن في عامة الأندلس في زمانهم هو موقع الأندلس الجغرافي ومجاورته أمَمًا بألسن غير عربية .

٣- بروز شخصية ابن خاتمة اللغوية في علم الأصوات، وذلك في عمق تأصيله للمسائل والاستدلال والحجج يظهر ذلك في كل المسائل التي تناولها ومن أمثلة ذلك ما أورده في (زِئْبَر) ((١٠٨) و(زَرِيعة) (٢)

٤- يتجلى اهتمام علماء العربية بلغتهم في الأندلس بمثل هذه المصنفات الرصينة التي تؤكد على أن في الأندلس علماء أفذاذا لاتقل مكانتهم عن علماء المشرق العربي.

٥- يُعد منهج ابن خاتمة في التصويب معتدلا، فهو يصنف الحكم من حيث فصاحته تصنيفا متدرجا بالأفصح، والفصيح، والقليل، والرديْ.

٦- يظهر تمكّنه في علم الأصوات وذلك بإحاطته بكل ماقيل في المسائل وتعليلات العلماء.

٧- مما يعدّ مميزا لهذا الكتاب أنه أتى فيه على كثير مما أورده ابن هاني السبتي في كتابه المفقود (إنشاد الضوال وإرشاد السؤَّال) .

٨- وافق ابنَ هشام اللخمي في كثير من اعتراضاته وردوده على أبي بكر الزُّبيدي وابن مكي الصقلي.

٩- يظل التصويب اللغوي محل خلاف بين كثير من علمائه وذلك وفق منظور كل عالم وما يراه وبخاصة بين الفصيح والأفصح.

١٠- امتلأ كتابه بلغات القبائل العربية كقريش، و بني تميم، وكنانة، وهوازن

وطيء، وأسد، وبني كلاب، ومذحج، وبني تغلب، وثقيف، ولخم.

١١- يزخر الكتاب بأسماء العلماء والمصنفات منها المفقود، كنقله عن ابن الأجدابي من كتابه المفقود الذي ردّ فيه على ابن مكي الصقلي. (ينظر٢٥١ و٢٥٤)

١٢- مما لاحظته أنه يؤصّل سبب تسمية بعض الأشياء في بلده كسبب تسمية الرمان (سَفَري) فيعيد السبب إلى أنه منسوب لرجل اسمه سفر بن عبدالله وأورد المناسبة (ينظر٣٨٤) .

المراجع

١. **الإبدال** لأبي الطيّب اللّغوي، تحقيق: عزّ الدين التّنوخي. مجمع اللغة العربية دمشق، ١٣٧٩هـ.

٢. **الإحاطة** في أخبار غرناطة للسان الدين ابن الخطيب، شرح وضبط: يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية بيروت.

٣. **إصلاح المنطق** لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف القاهرة، ط٤/ ١٩٤٩م.

٤. **الأصول** في النحو لابن السراج البغدادي، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٣/ ١٩٨٨م.

٥. **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، لأبي محمد البطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.

٦. **إيراد اللآل من إنشاد الضَّوَالِّ وإرشاد السُّوَّال** لابن خاتمة الأندلسي، تحقيق: الدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم، مكتبة الآداب القاهرة، ط١/ ١٤٢٠هـ.

٧. **تاج العروس** من جواهر القاموس للزَّبيدي، دار الفكر بيروت.

٨. **تثقيف اللّسان تلقيح الجنان** لابن مكّي الصّقلي، تحقيق: عبد العزيز مطر، وزارة الأوقاف مصر، ١٤١٥هـ.

٩. **تصحيح التصحيف** وتحرير التحريف للصفدي، تحقيق: السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١/ ١٤٠٧هـ.

١٠. تصحيح الفصيح لابن دُرُسْتَوَيْه، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة،: ١٤١٩هـ.

١١. **تقويم اللسان** (**المدخل إلى تقويم اللسان** وتعليم البيان) لابن هشام اللخمي، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر الإسلاميّة، ١٤٢٤هـ.

١٢. **تهذيب اللغة** للأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، دار القومية العربية، ١٣٨٤هـ.

١٣. **التهذيب** بمحكم الترتيب لابن شهيد الأندلسي، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة المعارف للنشر الرياض، ط١/ ١٤٢٠هـ.

١٤. **جمهرة اللغة** لابن دريد، دار صادر بيروت، نشر دار الباز مصورة من طبعة دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد الدكن، ١٣٤٥هـ.

١٥. **خزانة الأدب** ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٢٩هـ.

١٦. **الخصائص** لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط٣/ ١٩٨٣م.

١٧. **دراسات في فقه اللغة** لصبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط١/ ١٣٧٩هـ.

١٨. **ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة، وهي الظاء والضاد والذال والصاد والسين**، لأبي محمد البطليوسي. تحقيق حمزة النشرتي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٩. **ديوان ذي الرمة** شرح الخطيب التبريزي، دار الكتاب العربي بيروت، ط١/ ١٤١٣هـ.

٢٠. **ديوان طفيل** الغنوي، شرح الأصمعي، تحقيق: حسان فلاح، دار صادر بيروت، ١٩٩٧هـ.

٢١. **رصف المباني** في شرح حروف المعاني لأبي جعفر المالقي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم دمشق، ط٢/ ١٤٠٥هـ.

٢٢. **شرح الشافية** للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، طبعة: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.

٢٣. **شرح الفصيح** للمرزوقي، تحقيق: سليمان العايد، كرسي المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها الرياض، ط١/ ١٤٣٥هـ.

٢٤. **شرح المفصل** لابن يعيش، طبعة عالم الكتب، بيروت.

٢٥. **الصاحبي** في فقه اللغة لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٢٦. **العين** للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١/ ١٤٠٨هـ.

٢٧. **القاموس** المحيط للفيروزآبادي، دار الجيل، بيروت.

٢٨. **الكتاب** لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب بيروت، ط٣/ ١٤٠٣هـ.

٢٩. **اللباب** في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

٣٠. **لحن العامّة** للزُّبيدي، تحقيق: عبد العزيز مطر، مكتبة الأمل، الكويت، ١٩٦٨م.

٣١. **لسان العرب** لابن بن منظور، نسّقه ووضع فهارسه علي شيري، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط٢/ ١٤١٢هـ.

٣٢. **لغات (فَعِيل)** لزكريا بن سليمان التميمي، حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق، ٢٠١٣م.

٣٣. **مجلّة الجامعة الأردنية** للّغة العربية وآدابها، م/ ٤٢، د/ ١٤٢٨هـ.

٣٤. **المحتسب** في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني تحقيق: على النجدى، وعبدالفتاح شلبى، دار سزكين للطباعة، ط٢/ ١٩٨٦م.

٣٥. **المحيط** في اللغة للصاحب ابن عباد، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب بيروت، ط١/ ١٤١٤هـ.

٣٦. **المدارس الصوتية عند العرب: النشأة والتطور**، لعلاء جبر محمد، دار الكتب العلمية، بيروت

٣٧. **المزهر** في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين،

٣٨. **المشوف المعلم** في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم للعكبري، تحقيق: ياسين محمد السّواسي، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أمّ القرى مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٣هـ.

٣٩. **المقتضب** للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

الهوامش والإحالات :

(١) حققه الدكتور رمضان عبد التواب سنة بعنوان (لحن العوام)١٩٦٤وحققه عبد العزيز مطر سنة ١٩٦٨

(٢) حققه الدكتور عبد العزيز مطر سنة ١٩٦٦م

(٣) حققه الدكتور حاتم الضامن سنة ١٤٢٤ه وهو الذي اعتمدت عليه في دراستي هذه وحققه تحقيقا سقيما الدكتور مأمون بن محيي الدين الجنان سنة ١٤١٥ه

(٢) حققه الدكتور رجب عبدالجواد إبراهيم سنة ٢٠٠٩ م وهو تحقيق جيد وقد أفدت منه ولم أجد في صور مخطوط الكتاب كلمة (مُعْجَم) التي أوردها المحقّق في أول عنوان الكتاب فهي زيادة من المحقّق كما يظهر لي.

(٣) إيراد اللال: ١.

(٤) الطمطمة هي : إبدال (أل) ب (أم) نحو قولهم : أمرجل في : الرجل ، والعنعنة هي : قلب (الهمزة) (عينا)نحو قولهم : سمعت عنّ ، يريدون : سمعت أنّ ، والتلتلة هي: كسر حرف المضارعة نحو : تِعْلَمون في : تَعْلمون ، والكشكشة هي : إبدال كاف المخاطبة شينا ، نحو : أَحبشْ في : أَحُبُكِ والجعجعة هي : بإبدال الياء المشددة جيما نحو قولهم : تميمج في : تميمي ، والفحفحة هي بإبدال الحاء عينا ، نحو : عتّى في : حتّى ، والوكْم هي بكسر الكاف إذا سُبقت بباء أو كسرة نحو :عليكِم في : عليكُم نحو : ، والاستنطاء : بإبدال العين الساكنة نونا إذا جاورت الطاء نحو : أَنْطَى في : أَعْطَى . ينظر الصاحبي : ٣٥ والمزهر ٢٢١/١.

(٥) ينظر: (المدارس الصوتية عند العرب : ٤).

(٦) ينظر في ترجمته: مقدمة محقق المعجم (إيراد اللّآل): ١، والإحاطة في أخبار غرناطة: ١/ ٢٣٩، وغاية النهاية: ١/ ٨٧، والأعلام: ١/ ١٧٦.

(٧) الإحاطة: ١/ ٢٣٩.

(٨) ينظر مقدمة محقق إيراد اللّآل: ١٠.

(٩) حققه الدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم، وصدرت طبعته الأولى سنة ١٤٢٠هـ وقد اعتمد المحقّق على نسختين خطيتين.

(١٠) ينظر: القاموس: ١/ ٢٨، (لأ).

(١١) المحيط: ٧/ ٣٠١.

(١٢) السابق: ٧/ ٤٣٢.

(١٣) السابق: ٧/ ٣٠٠.

(١٤) إيراد اللّآل: ٤٠ و ٣٨٢ و ينظر مواضع قلب السين صادا في : ٨ و٣٢٢و٣٦٤ و٣٦٥و٣٨٣و٤١٥

(١٥) تقويم اللّسان: ٤١٧و٤٠٣ و١٣٦و١١٥ و ١٧٤و١٧١و٢٠٤و٤١٨

[١٦] الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ٢/ ١٩٦

(١٧) ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة ٢٧٥.

(١٨) الكتاب: ٤/ ٤٧٩.

(١٩) الأصول: ٣/ ٤٣١.

(٢٠) ينظر: الخصائص: ٢/ ١٤٢.

(٢١) ينظر: تقويم اللّسان: ٤١٨.

(٢٢) السّابق: ٤٢٢.

(٢٣) إيراد اللّآل: ٢٧٥.

(٢٤) تقويم اللّسان: ١٤٢.

(٢٥) منها:

- صيغة (فَعِيل) دراسة نحوية صرفية دلالية رساله ماجستير لمرزوق العطـــوي جامعـــه أم القرى.
- كتاب صيغة (فَعِيل) واستعمالاتها في القرآن الكريم للدكتور علي الخطيب.
- صيغة (فَعِيل) في القرآن الكريم دراسة صرفية دلالية لحمد علوان الجبوري.

- لغات (فَعِيل) لزكريا بن سليمان التميمي.

(٢٦) المقتضب: ٢/ ١١١.

(٢٧) ينظر: المخصص: ٤/ ٣٣٠، ولغات فَعِيل للتميمي: ١٩١٩.

(٢٨) الكتاب: ٤/ ١٠٧.

(٢٩) ينظر: العين: ٧/ ٣١٧، والتهذيب: ٧/ ١٢٢.

(٣٠) المزهر: ٢/ ٩٠.

(٣١) ينظر: العين: ٧/ ٣١٧.

(٣٢) إيراد اللّآل: ٥٩.

(٣٣) تقويم اللّسان: ٢٠٨.

(٣٤) ينظر: الكتاب: ٣/ ٥٢٩، وينظر فيها: ممتع ابن عصفور: ٢/ ٦٣٣، وشرح الرّضي الشافية: ٣/ ٣٢٨.

(٣٥) ينظر: الكتاب: ٣/ ٥٣٥.

(٣٦) إيراد اللّآل: ٤٠٩.

(٣٧) تقويم اللسان: ٤٩٤.

(٣٨) اللباب: ٢/ ٩١.

(٣٩) من الرجز بلا نسبة في سر صناعة الإعراب: ٢/ ٥٥٣، وشرح ابن يعيش: ١/ ٤٠.

(٤٠) شرحه المفصل: ٤/ ٣٠.

(٤١) الصاحبي: ٢٨١.

(٤٢) سر صناعة الإعراب: ٢/ ٥٥٣.

(٤٣) ٤/ ٣٨٩.

(٤٤) من الطويل مختلف في نسبته، هو لطفيل الغنويّ في ديوانه: ١٠٢، وفيه أنه يروى لمضرس بن ربعي.

(٤٥) سر صناعة الإعراب: ٢/ ٥٥٢.

(٤٦) ينظر: السابق.

(٤٧) ينظر: رصف المباني: ١٧٠.

(٤٨) إيراد اللآل: ٢٥٢.

(٤٩) ينظر: تقويم اللسان: ٣٩.

(٥٠) الصاحبي: ٣٣٣، وممن ألّف فيه: أبو الطيب اللغوي، وكتابه: (التبادل الصوتي بين الهمزة والعين). وأبو القاسم الزجاجي، وكتابه: (الإبدال والمعاقبة والنظائر).

(٥١) ينظر: اللباب للعكبري: ٢/ ٢٨٦.

(٥٢) السابق.

(٥٣) دراسات في فقه اللغة: ٢١٨.

(٥٤) المزهر: ١/ ٢٢١.

(٥٥) ينظر: الإبدال لأبي الطيب اللغوي: ١/ ٥٥٥، ٥٥٨.

(٥٦) ديوانه: ١٣٠.

(٥٧) سر صناعة الإعراب: ١/ ٢٢٨.

(٥٨) ١/ ٨٠.

(٥٩) إيراد اللآل: ٥٥.

(٦٠) تقويم اللسان: ٤٣٤.

(٦١) إصلاح المنطق: ١٤٨.

(٦٢) الهمز: ٥٣.

(٦٣) تصحيح التصحيف: ١٨٠٠.

(٦٤) ١٥.

(٦٥) تصحيح الفصيح: ١٨٣.

(٦٦) ١/ ٢٥٠.

(٦٧) ينظر: المشوف للعلم: ١/ ١٤٢.

(٦٨) التاج: (ثأب).

(٦٩) شرحه الفصيح: ١٠٩.

(٧٠) الجمهرة: ٣/ ١٩٩.

(٧١) إيراد اللال : ٢٥.

(٧٢) ينظر: تقويم اللسان : ١١٤.

(٧٣) أدب الكاتب ٣٦٩.

(٧٤) إيراد اللال : ٢٥.

(٧٥) إيراد اللال : ٢٥.

(٧٦) إيراد اللّآل: ٢٩٣.

(٧٧) ينظر لحن العامّة : ٢٩٩.

(٧٨) تقويم اللسان: ٨٥.

(٧٩) شرحه المفصل: ٥/ ٢٠٨.

(٨٠) ينظر: رصف المباني: ٢٣٨.

(٨١) شرحه المفصل: ٥/ ٨٩.

(٨٢) المحتسب ٢/ ٢٠٨.

(٨٣) إيراد اللّآل: ١٩١.

(٨٤) لحن العامّة: ٩٨.

(٨٥) تقويم اللّسان: ٨٠.

(٨٦) الجمهرة: ٢/ ٦٧.

(٨٧) الإبدال: ١/ ٣٥٩.

(٨٨) ينظر: المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مجلد:٣ عدد:٢ ١٤٢٨ه

(٨٩) إيراد اللّآل: ٣٣٧.

(٩٠) ينظر: تثقيف اللسان: ٧٦.

(٩١) ينظر: تقويم اللسان: ٩٣.

(٩٢) أدب الكاتب: ٤٨٢.

(٩٣) المنتخب: ٣٣٨.

(٩٤) الخصائص: ٣/ ١٥٢.

(٩٥) السابق.

(٩٦) السابق.

(٩٧) سر صناعة الإعراب: ٢/ ٧٣٩.

(٩٨) ينظر: الممتع في التصريف: ١/ ٣٨١.

(٩٩) ينظر إيراد اللال: ٢٠٥

(١٠٠) السابق ٣٤١.

(١٠١) السابق ٣٦٤.

(١٠٢) السابق ١٠٩.

(١٠٣) السابق ٣١٦.

(١٠٤) السابق ٧٩.

(١٠٥) السابق ٢١٠.

(١٠٦) السابق ٣٧٢.

(١٠٧) السابق ٨.

(١٠٨) ينظر إيراد اللال ١٤٢.